

رسالة ملكية إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا

بمناسبة عيدها الفضي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية إلى
اللجنة الاقتصادية لافريقيا بمناسبة عيدها الفضي

يطيب لنا، و (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) تحتفل بعيدها الفضي، أن نبعث الى جميع أعضائها العاملين بتحيات التقدير والتشجيع، ومتمنيات التقدم والتوفيق في خدمة قارتنا الافريقية.

وان سرور المملكة المغربية بهذه المناسبة لسرور مضاعف يمتزج فيه البعد التاريخي بالبعد المستقبلي. فقد امتدت علاقات المغرب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والروحية، بأقطار (افريقيا)، وشعوبها الشقيقة، بنسب متفاوتة، على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، وترك التبادل التجاري، والتفاعل الاجتماعي بين المغاربة وأشقائهم الأفارقة طابعهما الواضح المتميز على كثير من مظاهر المغرب وسماته البشرية، وعاداته وتقاليده.

وبصفة المملكة المغربية جزءاً لا يتجزأ من افريقيا، فقد ظل اهتمامها متجهاً دائماً الى بلورة الشخصية الافريقية، والحفاظ على قيمها الغالية، ومقوماتها الانسانية النبيلة، والسعي الى تطوير القارة اجتماعياً، وإنمائها اقتصادياً، والمساهمة بتراثها الحضاري العريق في إثراء حياة البشرية جمعاء.

ومما لا شك فيه أن الأطماع الاستعمارية أدت إلى تقسيم القارة الافريقية وخلق حدود مصطنعة، وتفكيك كل علاقة تجارية وثقافية بين دولها.

وقد عملت المملكة المغربية منذ استقلالها على إحباط هذه المناورات الاستعمارية وإعادة ربط الصلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مع شقيقاتها، كما أكدت في دستورها صبغتها الافريقية، حيث نصت ديباجته على ما يلي :

«وبصفة المملكة المغربية دولة افريقية فانها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الافريقية».

لقد ساهم المغرب مساهمة فعالة في تحقيق هذه الوحدة من خلال ربط علاقات اقتصادية متينة مع مختلف البلدان الافريقية، والعمل بتفانٍ داخل كل المنظمات التي تعنى بشؤون القارة، ومنها (اللجنة الاقتصادية الأممية لافريقيا) التي يُعد المغرب أحد الأعضاء المؤسسين لها.

وقد جاء قرار (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي) بإنشاء (اللجنة الاقتصادية الأممية الخاصة بافريقيا) تلبية لاحدى الأماني الافريقية الملحة، ألا وهي خلق جهاز يعني بتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الافريقية.

واذا كان (المغرب) قد بادر الى الانضمام في وقت مبكر، الى هذه اللجنة، فان ذلك يرجع الى وعيه بأهمية التعاون الاقتصادي الافريقي وايمانه بأن التعاون الدولي داخل هذه المنظمات هو من أنجع الوسائل لتقارب الشعوب وإرساء قواعد السلم والأمن الدوليين.

وقد خطَت (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) خطوات نحو تحقيق ما تطمح اليه الشعوب الافريقية من تقدم اقتصادي واجتماعي.

وهكذا قامت اللجنة بدراسات لتحديد الأولويات اتضح من خلالها أن تحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي والجماعي، يكتسي أهمية قصوى، خاصة وأن القارة الافريقية تضم ثروات عديدة ومتنوعة نخص بالذكر منها الثروات الفلاحية والمعدنية والسمكية الهائلة، الا ان استغلال هذه الثروات يستوجب كذلك تعبئة الطاقات البشرية والمادية.

وهذه المسيرة نحو التقدم تطرح بدورها مشكل المواصلات والنقل بين الدول الافريقية، لأنه يعتبر إحدى العقبات التي يجب تخطيها اذا ما أردنا إقامة علاقات متينة بين الدول الافريقية. وفي هذا الصدد لا يسعنا الا أن ننوه بالجهود التي ما فتئت تبذلها (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) في اطار تحقيق أهداف العشرية الدولية للمواصلات بالقارة).

وتعد الصناعة كذلك من الميادين التي أولتها (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) اهتمامها حيث ساهمت مساهمة فعالة في الاعلان عن العشرية الدولية للتنمية الصناعية بافريقيا.

كل هذه الأولويات من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والجماعي على صعيد القارة الافريقية كما أقر ذلك (مخطط عمل لاغوس) وعدة توصيات (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) و (منظمة الوحدة الافريقية).

وان بلادنا التي جعلت دوماً نصب عينيها مساندة (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) والمؤسسات المنبثقة عنها، ما فتئت تقدم كل الدعم المادي والمعنوي لهذه اللجنة، والمشاركة الفعالة في معظم اللقاءات، واحتضان بعض المنظمات الفرعية لها.

وهكذا فالمغرب يحتضن بمقر(المركز المتعدد الجنسيات لبرمجة وتنفيذ المشاريع الخاصة بشمال افريقيا) كما أنه يحتضن مقر (المعهد العالي للتسيير والادارة لشمال افريقيا). بالاضافة الى مؤسسات افريقية أخرى (كجمعية المنظمات الافريقية لانعاش التجارة).

وإذا كانت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تحتفل اليوم بعيدها الفضي، وبما أنجزته من مشاريع بذلت من أجلها الجهد الجهيد، فان ما يجب ان تحققه لغدها لأكبر مما حققته لأمسها، ونحن واثقون من نجاحها.

وان المملكة المغربية لتنتهز هذه المناسبة لتقدم تهانئها لـ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا). والى المسؤولين عنها والموظفين التابعين لها، على المنجزات التي تحققت من أجل تقوية العلاقات بين دول القارة وتعميقها.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في 23 صفر عام 1403 هـ الموافق 9 دجنبر سنة 1982 م.

الحسن الثاني